الأمم المتحدة

E/AC.51/2004/4

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
22 March 2004
Arabic
Original: English

لجنة البرنامج والتنسيق
الدورة الرابعة والأربعون
٧ حزيران/يونيه – ٢ تموز/يوليه ٢٠٠٤
البند ٣ (ج) من جدول الأعمال المؤقت*
المسائل البرنامجية: التقييم

استعراض الثلاث سنوات لتنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والأربعين بشأن التقييم المتعمق للتنمية المستدامة

مذكرة من الأمين العام**

وفقا لقراري الجمعية ٢١٨/٤٨ باء المؤرخ ٢٩ تموز/يوليه ١٩٩٤ و ٢٤٤/٥٤ المؤرخ ٢٣ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، يتشرف الأمين العام بأن يحيل طيه تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن استعراض الثلاث سنوات لتنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والأربعين بشأن التقييم المتعمق للتنمية المستدامة. وقد استعرضت هذه التقرير الإدارات والمكاتب ذات الصلة. ويحيط الأمين العام بالتقرير ويؤيد توصياته.

* E/AC.51/2004/1.

** قُدم هذا التقرير في تاريخ متأخر بغية استعراض التعليقات الواردة من الجهات المتلقية لخدمات إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية.

230404 160404 04-27886 (A)

مرفق

استعراض الثلاث سنوات لتنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الحادية والأربعين بشأن التقييم المتعمق للتنمية المستدامة

موجز

يقدم هذا التقرير وفقا للقرار الذي اتخذته لجنة البرنامج والتنسيق في دورتها الثانية والعشرين بأن تستعرض تنفيذ توصياتها بعد مرور ثلاث سنوات على تاريخ القرارات التي تكون قد اتخذتها بشأن تقييم متعمق.

ويخلص استعراض الثلاث سنوات هذا إلى أن شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية قد نفذت، أو اتخذت تدابير ملائمة صوب تنفيذ، توصيات لجنة البرنامج والتنسيق بشأن تقييم التنمية المستدامة. ونتيجة للإجراءات التي اتُخذت منذ تقييم عام ٢٠٠١، لوحظت بالفعل تغييرات إيجابية، مثل جهود الشعبة من أجل تعزيز شراكاتها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، ولتحسين إمكانية الحصول على المعلومات. وفضلا عن ذلك، يتبين من نتائج دراسة استقصائية أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن وكالات الأمم المتحدة الأخرى والفئات الرئيسية في جدول أعمال القرن ٢١ راضية عن العديد من المبادرات التي اضطلعت بها اللجنة حديثا.

وفي غضون الثلاث سنوات الأخيرة، اتُخذت خطوات عديدة لتعزيز العمليات الحكومية الدولية للتنمية المستدامة. ويتضمن تقرير عام ٢٠٠٣ الذي قدمه الأمين العام لمتابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة مقترحات لتعزيز عملية الاستعراض الحكومية الدولية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١، كما يحدد أدوار مختلف كيانات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى في التنمية المستدامة. وفضلا عن ذلك، اتُخذت خطوات لتعزيز العملية المشتركة بين الوكالات. وبصورة خاصة، تعاونت شعبة التنمية المستدامة على نحو وثيق مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، على نحو ما يتبين من شراكتها مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في التحضير لاجتماع الخبراء الدولي المعني بإطار العشر سنوات لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين، المعقود في مراكش، المغرب، في حزيران/يونيه ٢٠٠٣.

وفيما يتعلق بالإبلاغ بشأن التنمية المستدامة، تم القيام بعدد من المبادرات لتحسين عملية الحصول على المعلومات والإبلاغ بشأنها. ولم تنفك الشعبة تعمل بنشاط، على طول الثلاث سنوات الأخيرة، في إعداد تحاليل للسياسات بشأن جوانب متنوعة للتنمية المستدامة. وتم كذلك ترشيد عملية تقديم التقارير إلى لجنة التنمية المستدامة، وذلك بإصدار مزيد من

التقارير في شكل ورقات للمعلومات الأساسية؛ كما قامت الشعبة بزيادة ترشيد عملية تقديم التقارير الوطنية من خلال تقييم وتنسيق احتياجاتها من التقارير الوطنية مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. وفيما يتعلق بالحصول على المعلومات بشأن التنمية المستدامة، فإن تعزيز موقع الشعبة على الشبكة العالمية، ورسائلها الإخبارية الفصلية، وشراكتها المتواصلة مع إدارة شؤون الإعلام، قد ساعدت على تحسين إمكانية حصول كل من ممثلي الحكومات والجمهور على المعلومات.

ولم تنفك الشعبة تسعى بنشاط إلى تحسين نوعية المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة، وذلك بإدراج مناظير مقدمة من المناطق والفئات الرئيسية في جدول أعمال القرن ٢١، ومن مصادر أخرى ذات صلة. وبالتحديد، بادرت الشعبة بالمساهمة بصورة مستمرة في أعمال اللجان الإقليمية في أثناء التحضير لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وهي تواصل الآن العمل مع تلك اللجان في الأعمال التي تضطلع بها تحضيرا للدورة ١٢ للجنة التنمية المستدامة في عام ٢٠٠٤. والشعبة على اتصال منتظم أيضا مع الفئات الرئيسية وهي تحصل منها على إفادات مرتجعة. وأخيرا، تستعمل الشعبة بقدر أكبر في الوقت الحاضر مصادر أكثر تنوعا للمعلومات من وكالات الأمم المتحدة الأخرى مثل منظمة الصحة العالمية، فضلا عن الأوساط العلمية والأعمال التجارية.

وقامت الشعبة أيضا، بنجاح، بدعم التنمية المستدامة على الصعيد القطري. وقد تولت، من خلال اجتماعاتها الإقليمية والعالمية، تيسير تبادل المعلومات بشأن التجارب الوطنية ووضع وتبادل المبادئ التوجيهية لاستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية. وبالإضافة إلى ذلك، تقدم الشعبة خدمات المساعدة والمشورة التقنية للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، بناء على الطلب، وذلك بتحديد الاحتياجات وصياغة المشاريع وتنفيذها، ومن خلال التصدي للحالات الحرجة.

وفي حين لوحظ تحقيق أثر إيجابي بخصوص تنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق، فإن قضايا عديدة ما زالت تتطلب العناية. ومن بين هذه القضايا الترويج المتواصل لمفهوم التنمية المستدامة (بتحقيق تكامل الركائز الثلاث، الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، للتنمية المستدامة والتشديد على ضرورة التكامل)، وبذل جهود متواصلة لترشيد عملية تقديم التقارير الوطنية، وزيادة التيسير والدعم لقيام الحكومات الوطنية برصد استراتيجياتها الخاصة في مجال التنمية المستدامة وتعزيز برنامج التعاون التقني لشعبة التنمية المستدامة.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١-٤	٥
ثانيا - الاستنتاجات	٥-٤٣	٦
ألف — العمليات الحكومية الدولية للتنمية المستدامة	٥-٨	٦
باء - الإعلام والإبلاغ بشأن التنمية المستدامة	٩-٢٨	٧
جيم - التنسيق بين الوكالات بشأن التنمية المستدامة	٢٩-٣١	١٦
دال - دعم برامج التنمية المستدامة	٣٢-٤٣	١٨
ثالثا - خاتمة	٤٤-٤٩	٢٣

أولا – مقدمة

١ – نظرت لجنة البرنامج والتنسيق، في أثناء دورتها الحادية والأربعين المعقودة في عام ٢٠٠١ في تقرير مكتب خدمات الرقابة الداخلية عن التقييم المتعمق للتنمية المستدامة (E/AC.51/2001/2). وأيدت اللجنة التوصيات العشر الواردة في تقرير التقييم[١].

٢ – ويتضمن هذا التقرير استنتاجات استعراض الثلاث سنوات الرامي إلى تحديد المدى الذي تم فيه تنفيذ التوصيات التي تقدمت بها لجنة البرنامج والتنسيق قبل ثلاث سنوات. وترد مناقشة الحالة فيما يتعلق بالتوصيات العشر في الفرع ثانيا أدناه، تحت العناوين التالية: (أ) العمليات الحكومية الدولية للتنمية المستدامة؛ و (ب) الإعلام والإبلاغ بشأن التنمية المستدامة؛ و (ج) التنسيق بين الوكالات بشأن التنمية المستدامة؛ و (د) دعم برامج التنمية المستدامة. وتظهر في هذا التقرير أيضا التطورات الجديدة في مجال التنمية المستدامة فيما يتصل بتنفيذ التوصيات ونواتجها. ولم تحدد أية قضايا جديدة في أثناء الاستعراض.

٣ – تقوم شعبة التنمية المستدامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بتنفيذ البرنامج الفرعي المتعلق بالتنمية المستدامة الذي أنشئ في عام ١٩٩٢ بعد انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية. وتوفر الشعبة دعما منسقا لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٢]، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١[٣]، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ[٤]، فضلا عن برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية[٥]، ونواتج أخرى لمؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، بما في ذلك برامج العمل والمقررات التي اعتمدتها لجنة التنمية المستدامة.

٤ – ويستند استعراض الثلاث سنوات هذا إلى طرق العمل الأربع التالية: (أ) قيام شعبة التنمية المستدامة بتوفير المعلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ توصيات لجنة البرنامج والتنسيق، ويقوم مكتب خدمات الرقابة الداخلية برصد هذه العملية مرتين في السنة؛ و (ب) عملية الاستعراض في أوائل ٢٠٠٤ للوثائق ذات الصلة المتلقاة من الشعبة؛ و (ج) المشاورات التي أجريت في أوائل عام ٢٠٠٤ مع موظفي الشعبة؛ و (د) الدراسة الاستقصائية التي أجريت في أواخر عام ٢٠٠٣ والتي شملت ١٩ من مقدمي الردود المنتمين إلى مختلف وكالات الأمم المتحدة والفئات الرئيسية في جدول أعمال القرن ٢١ المعنية بالتنمية المستدامة. وقد أتيحت نسخة من مشروع التقرير لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لاستعراضها. وترد تعليقات تلك الإدارة بحروف مائلة في هذا التقرير.

ثانيا – الاستنتاجات

ألف – العمليات الحكومية الدولية للتنمية المستدامة

التوصية ١

تيسير العمليات الحكومية الدولية

ينبغي لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية أن تحدد، بالتعاون مع أعضاء لجنة التنسيق الإدارية، العمليات الحكومية الدولية الجارية على الصعيدين العالمي والإقليمي والتي لم تحظ فيها الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة بقدر كاف من الاهتمام. ونتيجة لهذه المبادرة، يتعين على شعبة التنمية المستدامة أن تقدم، بنهاية عام ٢٠٠٢، مقترحات إلى مكتب لجنة التنمية المستدامة من أجل تنظيم إجراء مشاورات مركّزة بين ممثلي الحكومات المشاركين في عمليات حكومية دولية أخرى، وأعضاء اللجنة ومكتبها.

٥ – ساهمت عدة مؤتمرات ومبادرات، على طول الثلاث سنوات الأخيرة، في تعزيز العمليات الحكومية الدولية. وكان أهمها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، المعقود في جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، في آب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، الذي أدى إلى مبادرات جديدة في مجال الشراكة من جانب الحكومات وجمعيات المجتمع المدني، ومؤسسات الأعمال التجارية، وفيما بينها. وبالإضافة إلى ذلك، فإن خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة تتناول العمليات الحكومية الدولية التي لم تحظ فيها الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة بقدر كاف من الاهتمام، وذلك بتوضيح حدود دور كل من الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية المستدامة والمؤسسات الدولية والإقليمية الأخرى. وجاء في الخطة، بالتحديد، أن لجنة التنمية المستدامة ينبغي أن تكون اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتنمية المستدامة داخل منظومة الأمم المتحدة وأنها ينبغي أن تعزز وتيسّر الشراكات بين الحكومات والمنظمات الدولية وأصحاب المصلحة ذوي الصلة.

٦ – ويتضمن تقرير الأمين العام ”متابعة مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ودور لجنة التنمية المستدامة في المستقبل: مسار التنفيذ“، الذي أعد للدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة[٦]، مقترحات لتعزيز عملية الاستعراض الحكومية الدولية. وبصورة خاصة، يؤكد التقرير على أن برنامج لجنة التنمية المستدامة في المستقبل ينبغي أن ينظر في ”الحاجة إلى تكملة أعمال المنابر الحكومية الدولية الأخرى وعدم تكرارها“. ويناقش التقرير أيضا زيادة التكامل بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للتنمية المستدامة وتعزيز الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة.

٧ - وقد اختتمت لجنة التنمية المستدامة دورتها الحادية عشرة في أيار/مايو ٢٠٠٣ بالتوصل إلى اتفاق على برنامجها في المستقبل وعلى تنظيم أعمالها حتى سنة ٢٠١٧. وتعمل اللجنة الآن على أساس دورات مدة كل منها سنتان تخصص إحداهما للاستعراض والأخرى للسياسات. يجرى في سنة الاستعراض تقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، فضلا عن تحديد العراقيل والضغوط القائمة؛ وتُعقد في بداية السنة اجتماعات إقليمية للتنفيذ تشكل فيما بعد مساهمة في سنة الاستعراض. وفي أثناء هذه السنة الثانية، تكون أعمال اللجنة مدعومة بتقارير الأمين العام عن حالة التنفيذ. وفي اجتماع سنة السياسات، تُتخذ قرارات بشأن التدابير العملية لتيسير التنفيذ؛ ويسبقها اجتماع تحضيري حكومي دولي في شباط/فبراير أو آذار/مارس (شهران قبل دورة اللجنة) تناقش فيه الخيارات في مجال السياسات والإجراءات التي يمكن اتخاذها للتصدي إلى الضغوط والعراقيل التي تعوق التنفيذ والتي يكون قد تم تحديدها في أثناء سنة الاستعراض.

٨ - يعتقد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه يوجد دليل كاف للخلوص إلى أن التوصية ١ قد نُفذت.

باء - الإعلام والإبلاغ بشأن التنمية المستدامة

التوصية ٢

تعزيز تفهم التنمية المستدامة

(أ) موجز السياسات. ينبغي أن تعد شعبة التنمية المستدامة قبل نهاية عام ٢٠٠١، على أساس الأعمال المضطلع بها في مختلف أجزاء منظومة الأمم المتحدة، موجزات للجوانب الرئيسية للسياسات المتعلقة بالفقر وأنماط الاستهلاك والإنتاج - وهما القضيتان الرئيسيتان في التنمية المستدامة اللتان تم تحديدهما في برنامج عمل لجنة التنمية المستدامة للفترة ١٩٩٨-٢٠٠٢ - من حيث علاقتهما بمختلف فصول جدول أعمال القرن ٢١. وهذه العروض الموجزة جديرة بأن تكون أساسا للمناقشات التي تبدأ في غضون عام ٢٠٠٢ مع وحدات الأمانات في القطاعات الأخرى من الأمم المتحدة، من أجل تحقيق تكامل أفضل للجوانب الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة. وينبغي أن تعد في المستقبل موجزات إضافية لقضايا أخرى مثل الصحة والمساواة بين الجنسين، حسب الحاجة.

(ب) الخصائص الرئيسية لبرامج التنمية المستدامة. ينبغي للمنظمات الأعضاء في لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات أن تحدد، قبل نهاية عام ٢٠٠٢، مجموعة من الخصائص الرئيسية لبرامج التنمية المستدامة التي من شأنها أن تشجع على التوصل إلى تفهم مشترك لمفهوم التنمية المستدامة وما يترتب عليه من آثار بالنسبة للقرارات المتعلقة

بالسياسات. وينبغي أن تصاغ مجموعة الخصائص الرئيسية بعبارات تيسّر تكيفها مع الظروف الخاصة لبلدان محددة.

٩ - لم تنفك شعبة التنمية المستدامة تعمل بنشاط خلال السنوات الثلاث الماضية في إعداد تحاليل للسياسات بخصوص مختلف جوانب التنمية المستدامة. وكجزء من العمليات التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي، أعدت الشعبة في آذار/مارس ٢٠٠١ تقارير بشأن السياسات تتعلق بمكافحة الفقر وبأنماط الاستهلاك المتغيرة. وتناقش هذه التقارير الاتجاهات والقضايا الحالية وتحديات المستقبل. ويخلص مكتب خدمات الرقابة الداخلية إلى أن هذه الورقات تتضمن تقييما متوازنا لجوانب السياسات الرئيسية المتعلقة بالفقر وأنماط الاستهلاك والإنتاج ولكيفية اندراج هذه المسائل في السياق الأوسع نطاقا للتنمية المستدامة. بيد أنها لا تتضمن تحديدا للأدوار التي ينبغي أن تؤديها وكالات الأمم المتحدة بغية تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ على نحو أفضل. وفضلا عن ذلك، قامت الشعبة، كجزء من أعمال المتابعة لمؤتمر القمة، بإعداد دراسة استقصائية للأنشطة الدولية المتعلقة بأنماط الاستهلاك والإنتاج.

١٠ - وأحيط مكتب خدمات الرقابة الداخلية علما بأن الشعبة تواصل العمل بصورة متسقة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى لكفالة أن تتم تغطية كل قضايا التنمية المستدامة. ومن الأمثلة الحديثة عن ذلك اجتماع الخبراء الدولي المعني بإطار العشر سنوات لبرامج الاستهلاك والإنتاج المستدامين المعقود في مراكش، المغرب، في الفترة من ١٦ إلى ١٩ حزيران/يونيه ٢٠٠٣، والذي نظمته الشعبة بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وقد حضر هذا الاجتماع أكثر من ١٠٠ شخص من زهاء ٧٠ بلدا، لوضع إطار عمل لفترة عشر سنوات وبرامج للتنمية والإنتاج المستدامين. وكان من بين المشاركين في الاجتماع ممثلون لوكالات حكومية، ومنظمات دولية، وقطاع الصناعة، ومنظمات غير حكومية، وللأوساط الأكاديمية.

١١ - ورغم أن لجنة التنسيق الإدارية السابقة (التي تسمى الآن مجلس رؤساء منظومة الأمم المتحدة التنفيذيين للتنسيق) قد ألغت لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات في عام ٢٠٠٠، تم خلال الثلاث سنوات الماضية إحراز تقدم في تحديد خصائص أساسية متفق عليها لاستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية. وقد نظرت الندوة الدولية المعنية باستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية، المعقودة في أكرا، غانا، في الفترة من ٧ إلى ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، في جملة أمور، في التجارب الوطنية في مجال وضع استراتيجيات للتنمية المستدامة الوطنية. وفي أعقاب ذلك المؤتمر، أصدرت شعبة التنمية المستدامة مجلدين يتضمنان عرضا موجزا لأعمال الاجتماع وتوجيها بشأن طريقة إعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة.

١٢ - بيد أن نتائج الدراسة الاستقصائية التي اضطلع بها مكتب خدمات الرقابة الداخلية تظهر أنه، بالرغم من الجهود المناقشة أعلاه، لم يتم حتى الآن التوصل إلى تحديد إدراك مشترك بين الهيئات المديرة وهيئات اتخاذ القرارات لمفهوم ''التنمية المستدامة''. لا تعتقد أغلبية المجيبين على استبيان مكتب خدمات الرقابة الداخلية (١٥ من مجموع ١٩) أن هذا الإدراك المشترك موجود حاليا. وفي حين ذكر هؤلاء المجيبون أنه يوجد الآن وعي أكبر بمفهوم التنمية المستدامة، قال بعضهم إن هذا المفهوم ما زال يعتبر، على نطاق واسع، قضية بيئية. وذكرت الإدارة أن هذا المفهوم الخاطئ يرجح أن يعزى إلى فهم غير كاف للأسس الثلاثة [الاجتماعي والاقتصادي والبيئي] للتنمية المستدامة. ولتعجيل إحراز تقدم في التنمية المستدامة قررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٥٣/٥٧، اعتماد التنمية المستدامة كعنصر رئيسي من عناصر الإطار الجامع لأنشطة الأمم المتحدة، ولا سيما لتحقيق الأهداف الإنمائية التي تم الاتفاق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية. وقد أكدت الجمعية العامة من جديد في القرار ٢٥٣/٥٧ الحاجة إلى إقامة توازن بين التنمية الاقتصادية والتنمية الاجتماعية وحماية البيئة باعتبارها ركائز مترابطة ومتعاضدة للتنمية المستدامة.

١٣ - يعتقد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن الشعبة بذلت جهودا هامة في تنفيذ التوصية ٢. بيد أنه ينبغي مواصلة بذل الجهود لتحقيق مزيد من التفهم المشترك للتنمية المستدامة ومواصلة مناقشة الأدوار التي تؤديها وكالات الأمم المتحدة من أجل تحسين تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١.

التوصية ٣

ترشيد عملية تقديم التقارير

(أ) تقديم التقارير إلى لجنة التنمية المستدامة. ينبغي لشعبة التنمية المستدامة، في ظل إرشاد لجنة التنمية المستدامة ومكتبها، أن تدخل في مشاورات مع أعضاء لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات لكي تركز التقارير الصادرة قبل دورات لجنة التنمية المستدامة على العناصر الرئيسية التي ينبغي التصدي لها في الدورة المقبلة. وينبغي أن تصدر المعلومات الأخرى المطلوبة، ذات الطابع العام أو التقني، في فترات منتظمة فيما بين الدورات.

(ب) تقديم التقارير الوطنية:

'١' ينبغي لشعبة التنمية المستدامة أن تطلب إلى أعضاء لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات واللجان الإقليمية تحديد الأنشطة المضطلع بها حاليا

في مجالي وضع التقارير الوطنية وجمع البيانات والتي من شأنها أن توفر المعلومات التي لا يكون نشرها مقيدا والتي تطلبها لجنة التنمية المستدامة؛

'٢' ينبغي للشعبة أن تستعرض إمكانية أن يدعم التقييم القطري المشترك احتياجات اللجنة من التقارير عن المعلومات الوطنية، وأن تقدم مقترحات كي تنظر فيها اللجنة قبل انتهاء دورتها العاشرة في عام ٢٠٠٢؛

'٣' ينبغي للشعبة أن تقصر طلباتها للمعلومات الوطنية، في ظل إرشاد اللجنة ومكتبها، على المعلومات غير المتاحة بسهولة في محافل أخرى في منظومة الأمم المتحدة.

١٤ - تقوم الشعبة، بصفتها أمانة لجنة التنمية المستدامة، بالتماس وجمع وتحليل التقارير الوطنية ذات الصلة ببرنامج عمل لجنة التنمية المستدامة. وقد اضطلعت الشعبة، بصفتها هذه، بمبادرات عديدة لترشيد الطلبات للتقارير الوطنية. وعلى سبيل المثال، نظمت الشعبة في شباط/فبراير ٢٠٠٢ اجتماعا وطنيا لجهات التنسيق من أجل مناقشة مقترحات لتحسين وتيسير عملية تقديم التقارير الوطنية. وقد أتيحت نتائج هذا الاجتماع لمؤتمر القمة العالمي. وفيما يتعلق بالتحضيرات لمؤتمر القمة هذا، وافق أعضاء لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات السابقة على إصدار تقارير عن المسائل السياسية التي ستناقش في مؤتمر القمة العالمي، وذلك كورقات معلومات أساسية في أثناء الاجتماعات الأربعة التي تعقدها لجنة التنمية المستدامة، بوصفها اللجنة التحضيرية، قبل انعقاد مؤتمر القمة. وفي المجموع، صدرت ٣١ وثيقة في شكل ورقات معلومات أساسية، للاجتماعات الثاني والثالث والرابع للجنة التحضيرية للمؤتمر.

١٥ - وبعد إلغاء لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات، واصلت الشعبة أداء مهام التنسيق بين الوكالات. وعلى سبيل المثال، أجرت تحليلا لطلبات الأمم المتحدة بتقديم تقارير وطنية، وذلك بغية تحديد كل من أوجه التداخل أو الفجوات القائمة فيما يتعلق بالمعلومات، وتضمن هذا التحليل النظر في عملية التقييم القطري المشتركة في سياق احتياجات لجنة التنمية المستدامة من التقارير. وقُدمت نتائج التحليل إلى الدورة الحادية عشرة للجنة التنمية المستدامة في أيار/مايو ٢٠٠٣، وأُوجزت في مصفوفة واردة في ورقة المعلومات الأساسية رقم ٣ التي أعدتها الشعبة بعنوان ''مذكرة من الأمانة العامة عن تقديم التقارير الوطنية إلى لجنة التنمية المستدامة''[٧]. وجاء في الورقة بالتحديد أنه قد ''ذكر عدد من الحكومات الوطنية أن إتاحة هذه المصفوفة يمكن أن تيسر قيامها بإعداد الاستراتيجيات الوطنية بشأن المعلومات من أجل التصدي للتحدي في هذا المجال وإعداد وتوحيد المساهمات من داخل الإدارات

الحكومية ومن خارجها بغية تقديم التقارير إلى منظومة [الأمم المتحدة]''. والمصفوفة، في رأي مكتب خدمات الرقابة الداخلية، تتيح إطارا شاملا ومفيدا لإيجاز الطلبات الحالية بتقديم تقارير وطنية إلى الأمم المتحدة. وهي تحلل طلبات محددة بتقديم التقارير بحسب المنشورات، والقضايا المشمولة، والمنظمة الرائدة، وجهة التنسيق الوطنية، والتواتر، والمنهجية، ومتغيرات أخرى.

١٦ - وأحيط مكتب خدمات الرقابة الداخلية علما بأن الشعبة تواصل بذل جهد منسق لكي لا تطلب تقارير وطنية إلا عن البيانات التي لا تكون متاحة بالفعل في أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة. وتعمل الشعبة حاليا مع جهات التنسيق الوطنية وشركاء آخرين لاستنباط إجراءات وآليات ذات طابع رسمي لتعزيز التناسق وتجنب التكرار. بيد أن هذا النهج يجب أن يكفل حصول لجنة التنمية المستدامة على جميع المعلومات والبيانات التي تحتاجها. وتؤكد بالتحديد ورقة المعلومات الأساسية المذكورة أعلاه على الحاجة إلى رصد وإبلاغ متسقين ومنسقين فيما يتعلق بالمعلومات على الصعيدين الوطني والإقليمي المتصلة بتنفيذ نواتج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وجدول أعمال القرن ٢١، ونواتج المؤتمرات الأخرى ذات الصلة. وفضلا عن ذلك، تلاحظ الشعبة في مذكرة حديثة بشأن التحضيرات للدورة الثانية عشرة للجنة أنه بغية محاولة التقليل من عبء تقديم التقارير الذي تتحمله البلدان، لم تنفك أمانة اللجنة تعمل على جبهات عديدة. لم تجر أية دراسات استقصائية جديدة و لم توجه أية طلبات جديدة للمعلومات نتيجة، بالتحديد، لهذه العملية التحضيرية للدورة ١٢ للجنة. بل طُلب إلى البلدان أن تقدم استكمالات لتقاريرها الوطنية إلى تلك الدورة، على أساس المعلومات القائمة.

١٧ - يبدو أن المبادرات المناقشة أعلاه كان لها أثر إيجابي على ترشيد عملية تقديم التقارير. بيد أن نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية تظهر أنه قد يتعين مواصلة العمل من أجل زيادة ترشيد تلك العملية. ولا يعتقد زهاء النصف من مجموع المجيبين على استبيان المكتب (٩ من ١٩ مجيبا) أنه تم ترشيد عمل الحكومات الوطنية في إعداد التقارير الوطنية للجنة التنمية المستدامة. وقال معظم هؤلاء المجيبين إنه ثمة حاجة لقدر أكبر من التنسيق بين مختلف الوزارات على الصعيد الوطني؛ وذكر بعض المجيبين أن الشعبة ينبغي أن تضع مؤشرات أكثر دقة مع زيادة التوجيه المقدم بشأن طريقة استخدامها لأغراض إعداد التقارير الوطنية. وفضلا عن ذلك، ففي حين يعتقد ٩ من الـ ١٩ مجيبا أن حجم الوثائق المقدمة إلى اللجنة ملائم، قال ٦ من الـ ١٩ مجيبا إن عدد الوثائق المقدمة ما زال أكبر مما ينبغي.

١٨ - وفي حين يعتقد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن ثمة دليلا كافيا للخلوص إلى أن التوصية ٣ قد نفذت، فإن الشعبة ينبغي أن تشجَّع على مواصلة جهودها لترشيد إجراءات الإبلاغ الوطنية.

التوصية ٤

نوعية البيانات

(أ) المناظير الإقليمية:

'١' ينبغي لشعبة التنمية المستدامة أن تعمل على أن تدمج التقارير المعدة للجنة التنمية المستدامة، أو غيرها من العمليات الحكومية الدولية ذات الصلة، مختلف المناظير الإقليمية عن طريق عملية من المشاورات مع المكاتب الإقليمية لمنظمات الأمم المتحدة، واللجان الإقليمية والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية ذات الصلة. وينبغي أن تبدأ هذه المشاورات في مرحلة التخطيط لوضع التقارير، وأن تولي العناية الكافية للقضايا الحيوية المعلقة التي تتطلب دراسة إضافية على المستوى الإقليمي؛

'٢' وينبغي للشعبة أن تستعرض قدرة المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على المشاركة في الأعمال المتوخاة في الفقرة الفرعية '١' أعلاه وأن توجه انتباه الهيئات ذات الصلة إلى ما قد يوجد من مشاكل لا تتوفر بشأنها قدرات كافية؛

(ب) المصادر المنوعة للمعلومات. ينبغي لشعبة التنمية المستدامة أن تعمل على أن يكون أعضاء لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات الذين يجمعون المعلومات لإبلاغها للجنة التنمية المستدامة قادرين على استخدام مصادر للمعلومات متنوعة جغرافيا وحسب قطاعات الأنشطة، بما في ذلك مساهمات الأوساط العلمية، والفئات الاجتماعية، والجماعات المشتغلة بالأعمال التجارية والصناعية، حسب ما أوصت به الجمعية العامة في الفقرة ١٣٣ (هـ) من مرفق القرار د إ - ٢/١٩ المؤرخ ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧؛

(ج) الجدول الزمني. ينبغي لشعبة التنمية المستدامة أن تقترح جدولا زمنيا لإعداد التقارير يكفل مهلة زمنية كافية لإجراء مشاورات وافية في كل مرحلة من مراحل العملية.

١٩ - لم تنفك شعبة التنمية المستدامة تعمل على تحسين نوعية المعلومات عن التنمية المستدامة، وذلك بزيادة إدراج المناظير الإقليمية. أولا، قامت الشعبة، بالتعاون مع اللجان الإقليمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتنظيم اجتماعات، واجتماعات مائدة مستديرة،

إقليمية ودون إقليمية في فترة ما بين آب/أغسطس وتشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١ كجزء من التحضيرات لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. وفضلا عن ذلك، استُخدمت في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة أيضا التقارير الإقليمية الثلاثة التي أنتجتها الشعبة عن جدول أعمال القرن ٢١ في الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٠. وواصلت الشعبة أيضا العمل مع اللجان الإقليمية في إطار التحضير لانعقاد الدورة الثانية عشرة للجنة في نيسان/أبريل ٢٠٠٤. وبصورة خاصة، عقدت قبل الدورة الثانية عشرة للجنة سلسلة من اجتماعات التنفيذ الإقليمية في الفترة من تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٣ إلى كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤. وسيشمل أيضا نمط تنظيم الدورة الثانية عشرة الاستعراضية للجنة اجتماعات إقليمية لكل منطقة من مناطق الأمم المتحدة. وبالخصوص، أُعلم مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن التقارير الإقليمية التي تصدرها اللجان الإقليمية والتي تتضمن مناظير من مختلف المناطق كانت مفيدة جدا. وفضلا عن ذلك، تعد الشعبة جداول زمنية لتقديم جميع الوثائق التي تحتاجها لجنة التنمية المستدامة. وعلى سبيل المثال، فقد كان الأجل الأقصى الذي حددته الشعبة داخليا لإكمال تقارير الأمين العام، تحضيرا للدورة الثانية عشرة للجنة هو نهاية كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣.

٢٠ - وفي الثلاث سنوات الأخيرة، بذلت الشعبة أيضا جهدا كبيرا لاستخدام مصادر أكثر تنوعا للمعلومات في إعداد ورقاتها وتقاريرها. وقد زادت تنويع مصادر بياناتها بإدراج معلومات من وكالات أخرى للأمم المتحدة، ومن الأوساط العلمية والتجارية والمنظمات غير الحكومية. وبصورة خاصة، تحاول الشعبة الاستفادة على النحو الكامل من المعلومات الواردة من داخل منظومة الأمم المتحدة، وذلك باستخدام التقارير التي تعدها منظمة الأمم المتحدة للطفولة، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، وصندوق النقد الدولي. وقد ازدادت أيضا استفادة موظفي الشعبة من المعلومات الآتية من الجامعات، ومن منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، ومن الصحف الفنية.

٢١ - إن هذا الاستخدام بقدر أكبر لمصادر أكثر تنوعا للبيانات يجب أن يُنظر إليه في السياق الأعم لإدراج منظور عام وتحليلي بقدر أكبر في عمل الشعبة. وبصورة خاصة، يقوم حاليا فرع تكامل السياسات وتحليلها التابع للشعبة بتعزيز التعاون الشامل للفروع بقدر أكبر وذلك من خلال توفير مدخلات تحليلية في عمل الشعبة بأسرها. وينظر هذا الفرع في الاتجاهات ويحلل الأسباب لظهور هذه الاتجاهات. وهو يحدد أيضا القضايا الناشئة ويسترعي انتباه الدول الأعضاء إليها.

٢٢ - وتظهر النتائج الإيجابية لجهود الشعبة من أجل تحسين نوعية المعلومات عن التنمية المستدامة في الإجابات على استبيان الدراسة الاستقصائية التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية. أولا، ذكر ١٥ من المجيبين الـ ١٩ أن المشاركة الإقليمية في جهود التنمية المستدامة قد ازدادت في خلال السنوات الثلاث الأخيرة. وبالإضافة إلى ذلك، ذكر ١٧ من المجيبين الـ ١٩ أن الوثائق التي تقدمها الأمانة العامة تتضمن بصورة عامة عرضا متوازنا لمناظير مختلفة. وفضلا عن ذلك، رأى ١٢ من المجيبين الـ ١٩ أن النوعية العامة لهذه الوثائق ''حسنة''.

٢٣ - يعتقد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن ثمة دليلا كافيا للخلوص إلى أن التوصية ٤ قد نفذت.

التوصية ٥

تيسير الوصول إلى المعلومات

(أ) وصول ممثلي الحكومات إلى المعلومات - ينبغي على شعبة التنمية المستدامة، من أجل تيسير وصول ممثلي الحكومات بصفة مستمرة إلى المعلومات، أن تتخذ المبادرات التالية:

'١' إبلاغ ممثلي الحكومات بالأشخاص المسؤولين عن الاتصال في الشعبة بالنسبة إلى مختلف البنود المدرجة في جدول أعمال لجنة التنمية المستدامة، وذلك قبل نهاية عام ٢٠٠١؛

'٢' توفير موجز لكل تقرير وفقا لقاعدة الأسابيع الستة، وتنظيم جلسات إحاطة للأمانة العامة بشأن التقارير الرئيسية، تُبرز الآثار المترتبة في السياسة على التحليلات المقدَّمة وتوضح المفاهيم التقنية، وذلك في غضون عام ٢٠٠٢؛

'٣' تيسير الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالتطورات الجديدة وتبادل المعلومات بصورة غير رسمية عن طريق مرفق للرسائل الإلكترونية يخصص لاستخدام ممثلي الحكومات، وذلك قبل نهاية عام ٢٠٠٢.

(ب) وصول عامة الجمهور إلى المعلومات:

'١' ينبغي على شعبة التنمية المستدامة وإدارة شؤون الإعلام أن يجتمعا كل ثلاثة أشهر لتحديد التطورات الجديدة والأحداث المقبلة ذات الأهمية لوسائط الإعلام وغير المرتبطة بالضرورة بأعمال لجنة التنمية المستدامة، وأن يُبتا في المواد الإعلامية التي ينبغي إعدادها لتشجيع التنمية المستدامة بصورة

أفضل. وينبغي أن تجري هذه المشاورات في سياق استراتيجية المعلومات في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية؛

'٢' ينبغي أن تُيسِّر الشعبة وصول الشبكات الإقليمية لمنظمات الفئات الرئيسية إلى المعلومات المتعلقة بالتنمية المستدامة، التي يمكنها استخدامها لتعميمها على نطاق أوسع على الدوائر المكونة لها.

٢٤ - ردا على استفسار بشأن الخطوات التي اتخذتها الشعبة لكفالة إمكانية حصول ممثلي الحكومات والجمهور العام على المعلومات بشأن التنمية المستدامة، تم إعلامه بأن إنشاء وتحسين الموقع الحالي للشعبة على الشبكة العالمية بعد انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة قد شكلا أهم خطوة متخذة في هذا المجال. وأجرى المكتب استعراضا للموقع فاكتشف أنه شامل وأن من اليسير الانتقال بين مختلف عناصره وأن المعلومات التي يتضمنها آنية ومفيدة. وفي الواقع، فإن العديد من الوثائق المستخدمة لإجراء استعراض الثلاث سنوات هذا قد تم الحصول عليها من ذلك الموقع. ولاحظ مكتب خدمات الرقابة الداخلية أيضا وجود دليل على أنه يجري بانتظام استكمال محتويات الموقع حين أدرج فيه عرض موجز لاجتماع عقده مكتب الدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٤، وذلك بعد أيام فقط من انعقاد الاجتماع. وهذا التقييم مدعوم بنتائج الدراسة الاستقصائية التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية. وقد قيم ثلاثة أرباع المجيبين (١٤ من ١٩) الموقع على الشبكة العالمية بتعبير ''حسن جدا'' أو ''حسن'' فيما يتعلق بسهولة استخراج المعلومات. وبالإضافة، إلى ذلك، رأت أغلبية المجيبين (١٣ من ١٩) أن الموقع يفي باحتياجاتهم من الخدمات على الخط.

٢٥ - وتوفر الرسائل الإخبارية الفصلية المنشورة على الخط التي تصدرها لجنة التنمية المستدامة وسيلة إضافية لتزويد الحكومات والجمهور العام بالمعلومات. ويعمم هذا الاستكمال للمعلومات على الخط ٤ أو ٥ مرات في السنة، وتم ذلك أخيرا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣. وتحترم الشعبة أيضا قاعدة الستة أسابيع فيما يتعلق بتقديم مواجيز التقارير قبل اجتماعات لجنة التنمية المستدامة، على نحو ما يتبين من المذكرة الصادرة حديثا عن الشعبة بشأن الدورة الثانية عشرة للجنة والتي جاء فيها أن التقارير الرسمية ستصدر ستة أسابيع على الأقل قبل دورة الاستعراض الثانية عشرة للجنة.

٢٦ - والشعبة على اتصال بصورة منتظمة أيضا مع إدارة شؤون الإعلام ولها شراكات معها. وقد انتدب أحد موظفيها للعمل كجهة تنسيق مع تلك الإدارة. ومن الأمثلة المحددة للتعاون بين الشعبة وإدارة شؤون الإعلام العمل الذي قامتا به معا لإعداد النشرة ''شراكات

من أجل التنمية المستدامة''[٨] (DPI/2323) التي أكملت في آب/أغسطس ٢٠٠٣. وتعمل إدارة شؤون الإعلام أيضا في الوقت الحاضر مع الشعبة لإقامة المعارض وتنظيم مؤتمرات الفيديو للدورة الثانية عشرة للجنة.

٢٧ - وبالإضافة إلى ذلك، فإن الشعبة على اتصال بصورة منتظمة بالفئات الرئيسية، وهي تبادر بالتماس الإفادات المرتجعة منها، وتعقد معها شهريا مؤتمرات التحاور من بُعد. وقد تمت الموافقة على إنشاء وظيفة مخصصة لأعمال الشعبة بشأن الشراكات. وفضلا عن ذلك، خصصت الشعبة صفحة في موقعها على الشبكة العالمية لـ ''الفئات الرئيسية''، وهي تخطط أيضا لتنظيم تبادل آراء مفتوح بشأن الشراكات كجزء من دورة الاستعراض للجنة. وجدير بالملاحظة أن ١١ من المجيبين الـ ١٩ على الدراسة الاستقصائية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية يعتقدون أن الشعبة تشرك بقدر كاف الفئات الرئيسية المعنية بالتنمية المستدامة.

٢٨ - يعتقد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن ثمة دليلا كافيا للخلوص إلى أن التوصية ٥ قد نُفّذت. ويجب اعتبار تعزيز موقع شعبة التنمية المستدامة على الشبكة العالمية إنجازا هاما.

جيم - التنسيق بين الوكالات بشأن التنمية المستدامة

التوصية ٦

التنسيق بين الوكالات

(أ) إعادة صياغة الاختصاصات. ينبغي للجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات، تعزيزا للفوائد المترتبة على التنفيذ المنسق لجدول أعمال القرن ٢١ والالتزامات المتصلة به، أن تستعرض اختصاصات مدير المهام وأمانة اللجنة. ونتيجة لهذا الاستعراض، ينبغي للجنة - أو أية آلية تنسيق خَلَف تُنشأ وفقا للفقرة ٣٨-١٦ من جدول أعمال القرن ٢١ - أن تحدد ما يلي:

'١' الإجراءات المحددة التي يُنتظر من مدير المهام أن يتخذها لتحقيق عدة أمور من بينها الحفاظ على التفاعلات فيما بين المنظمات، وتقديم تقارير في الوقت المناسب إلى شعبة التنمية المستدامة والإبلاغ عن المصاعب التي تواَجَه في تنفيذ البرنامج والتي قد تتطلب من الشعبة أن توليها العناية؛

'٢' الإجراءات المحددة التي يُنتظر من أمانتها، أي الشعبة، أن تتخذها لتحقيق عدة أمور من بينها رصد فعالية ترتيبات التنسيق، وتوجيه اهتمام اللجنة المشتركة بين الوكالات إلى القضايا الجديدة، وعرض مشاغل اللجنة في الآليات الأخرى المشتركة بين الوكالات؛

'٣' المنظمات والشُعب الأخرى التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية التي يمكنها أن تتولى عددا من مسؤوليات مديري المهام المناطة حاليا بالشُعبة، لتمكين الشعبة من التركيز على وظيفتها كأمانة.

(ب) انتداب الخبراء إلى شعبة التنمية المستدامة:

'١' أثناء الوقت الذي تركز فيه لجنة التنمية المستدامة أعمالها على موضوع واحد رئيسي، الأمر الذي يتطلب معرفة متعمقة وجارية بالتطورات الحاصلة في الميدان، ينبغي على شعبة التنمية المستدامة أن تنتدب الخبراء ذوي الصلة من منظمات الأمم المتحدة من أجل تنسيق إعداد التقارير التي تُقدم إلى اللجنة، وموالاة الاتصال مع الأمانات الأخرى المشتركة بين الحكومات، ومساعدة اللجنة وأفرقتها العاملة بين الدورات ومكتبها، بناء على طلبها، بتقديم الإحاطات الإعلامية والمشورة والملاحظات الفنية؛

'٢' وفي الحالات التي لا يمكن فيها تغطية تكلفة هذه الانتدابات من المنظمات المساهمة أو من الموارد الحالية للشعبة، ينبغي على الشعبة أن تلتمس تبرعات إضافية من الحكومات المانحة.

٢٩ - في حين أن لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات قد ألغيت مع نظامها لإدارة المهام، تم إعلام مكتب خدمات الرقابة الداخلية بأن الشعبة ما زالت تعول بصورة غير رسمية على ذلك النظام لدى إعداد تقارير الأمين العام. وتعول الشعبة أيضا على قائمة بجهات التنسيق للوكالات بغية تنسيق أنشطتها مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى. ومن الأمثلة المحددة عن هذا التعاون اجتماع مراكش المعقود في حزيران/يونيه ٢٠٠٣ والذي اشتركت الشعبة في تنظيمه مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة (انظر الفقرة ١٠ أعلاه)، والعمل الذي تضطلع به الشعبة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عقد حلقات العمل وتنظيم المشاريع بشأن بناء القدرات في مجال التنمية المستدامة على الصعيد القطري.

٣٠ - لم تستعن الشعبة على نحو هام بخبراء منتدبين من الأمم المتحدة في خلال الثلاث سنوات الماضية. وقد ذكرت الإدارة أنها تعاونت على نحو وثيق مع خبراء في الوكالات المتخصصة. وفي ٢٠٠١، مُول خبيران بمنحة من البنك الدولي في إطار مشروع معنون ''المبادرات العالمية بشأن الانبعاثات من وسائل النقل''. وقد كان بالبعثة أيضا موظف منتدب من أمانة مرفق البيئة العالمي في إطار تحضيراتها لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، ويعمل بها حاليا موظفان منتدبان من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة ومن برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣١ - يعتقد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن ثمة دليلا كافيا للخلوص إلى أن التوصية ٦ قد نُفذت.

دال - دعم برامج التنمية المستدامة

التوصية ٧

دعم البرامج الوطنية للتنمية المستدامة

(أ) تبادل الخبرات الوطنية. فيما يتعلق بتبادل الخبرات المتعلقة بالاستراتيجيات والبرامج الوطنية للتنمية المستدامة، ينبغي على شعبة التنمية المستدامة، القيام، بوجه خاص، بما يلي:

'١' أن تشجع تبادل الخبرات كبند مُنتظم في جدول أعمال المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية؛

'٢' أن تدعم التقييمات الإقليمية ودون الإقليمية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بالتعاون مع اللجان الإقليمية، والأعضاء الآخرين في لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات؛

'٣' أن توفر للمسؤولين الوطنيين الذين يقدمون تقارير عن التنفيذ الوطني لجدول أعمال القرن ٢١ المعلومات التي يلزم أن تبلغ نقاط الاتصال الوطنية الأخرى العاملة بصدد قضايا مماثلة.

(ب) استخدام الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة - ينبغي لشعبة التنمية المستدامة أن ترصد، باستقاء الخبرة المكتسبة على الصعيد الوطني وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقدم المحرز في استخدام الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة عن طريق عملية التقييم القطري المشترك وأعمال مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٣٢ - تقوم شعبة التنمية المستدامة، من خلال اجتماعاتها الإقليمية والعالمية، بتيسير تبادل المعلومات بشأن التجارب الوطنية. وقد جاء في خطة التنفيذ، المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. أن تنفيذ كل جدول أعمال القرن ٢١ ونواتج مؤتمر القمة العالمي ينبغي أن يجري على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي عن طريق اللجان الإقليمية وهيئات أخرى. وكأحدث مثال لذلك، تم الحصول على مدخلات إقليمية للدورة الثانية عشرة للجنة التنمية المستدامة من خلال سلسلة من اجتماعات التنفيذ الإقليمية المعقودة في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي،

واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٣٣ - وكما ذُكر آنفا (انظر الفقرة ١١ أعلاه)، فإن المنبر الدولي المعني بالاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة، المعقود في أكرا في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، قد وضع قائمة بالخصائص الأساسية ذات الأهمية الحيوية بالنسبة لعملية إعداد استراتيجية وطنية قوية للتنمية المستدامة. وبالاستناد إلى التوصيات المقدمة في ذلك الاجتماع، أعدت الشعبة ورقة المعلومات الأساسية رقم ١٣ ''توجيه لإعداد استراتيجية وطنية للتنمية المستدامة: إدارة التنمية المستدامة في الألفية الجديدة''[٩] التي قُدمت إلى الاجتماع الثاني للجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة في عام ٢٠٠٢. وتتضمن الورقة خمسة عناصر أساسية تقوم عليها الاستراتيجيات الفعالة: (أ) الطابع الوطني للاستراتيجية ووجود التزام سياسي قوي؛ (ب) أهداف اقتصادية واجتماعية وبيئية متكاملة شاملة للقطاعات والأقاليم والأجيال؛(ج) مشاركة واسعة النطاق وشراكات فعالة؛ (د) تنمية القدرات وتهيئة بيئة تمكينية؛ (هـ) التركيز على النتائج ووسائل التنفيذ. كذلك، وعلى نحو ما نوقش آنفا (انظر الفقرة ٢٩)، تتعاون الشعبة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عقد حلقات العمل وتنفيذ المشاريع المتعلقة بالتنمية المستدامة على الصعيد القطري، ويشمل ذلك استخدام عملية التقييم القطري المشتركة.

٣٤ - ومع ذلك، فإن نتائج الدراسة الاستقصائية التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية كشفت عن جوانب ضعف في استخدام المؤشرات لرصد وضع وتنفيذ الاستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة. ولا يعتقد معظم المجيبين (١٤ من ١٩) أن مؤشرات وأهداف التنمية المستدامة التي اعتمدتها لجنة التنمية المستدامة مستخدمة حاليا من طرف الحكومات الوطنية كأدوات لتقييم تقدم تلك الحكومات في مجال التنمية المستدامة. وقال كذلك ١٦ من بين المجيبين الـ ١٩ إن الحكومات الوطنية لا تقوم بالقدر الكافي من الرصد لاستراتيجياتها الوطنية.

٣٥ - وفي حين يعتقد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه ثمة دليلا كافيا للخلوص إلى أن الشعبة اتخذت خطوات لتنفيذ التوصية ٧، فإنه ينبغي للشعبة أن تعزز دعمها للحكومات الوطنية بالنظر في الطرق التي يمكن بها زيادة تيسير ودعم رصد تلك الحكومات لاستراتيجياتها الخاصة في مجال التنمية المستدامة. ونحن ندرك أنه سيتعين النظر في فعالية هذه الجهود في سياق التحالفات العامة للمنظمات الحكومية الدولية التي تقدم الدعم للحكومات الوطنية بشأن استراتيجياتها الخاصة بالتنمية المستدامة.

التوصية ٨

المساعدة التقنية التي تقدمها إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

(أ) تعزيز القدرات. ينبغي لشعبة التنمية المستدامة، كجزء من استعراض إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية لبرنامجها للمساعدة التقنية، أن تُحسِّن قدرتها على المساعدة فيما يلي:

'١' تحديد المجالات التي تضطلع فيها منظمات أخرى بأنشطة مماثلة وتكون لها فيها مزايا مؤسسية مشابهة، مثل اللجان الإقليمية، والحفاظ على اتصالات منتظمة مع تلك المنظمات لوضع برنامج منسق للمساعدة؛

'٢' تحديد مجالات المساعدة التقنية التي يمكن لها أن تضطلع فيها بأنشطة تكون فريدة؛

(ب) الأوضاع الحرجة – في مجالات إدارة الموارد الطبيعية التي تُكلَّف فيها شُعبة التنمية المستدامة بتوفير المساعدة التقنية ومراعاة نتائج الاستعراض المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) أعلاه، ينبغي للشُعبة، ضمانا لعدم ترك الأوضاع الحرجة دون استجابة كافية، أن تقوم بما يلي:

'١' تعزيز النهج المتعددة القطاعات، والممارسات الجيدة واقتسام المعارف من أجل تطبيقها عمليا على الصعيدين الوطني والمحلي وفي الاختبارات والتقييمات الوطنية والمحلية.

٣٦ – جاء في موقع الشعبة على الشبكة العالمية أن الشعبة توفر للهيئات التداولية المستهدفة خدمات استشارية تحليلية وتقنية بناء على طلب من فرادى الحكومات وأن الخبرة الخاصة متاحة في مجالات إدارة المياه العذبة، والطاقة، وإدارة الهياكل الأساسية والأراضي، والموارد المعدنية. والخبرة متاحة أيضا بشأن المسائل المالية المتصلة بالتنمية الاقتصادية وبالتنمية الاجتماعية وحماية البيئة. ويحدد الموقع ١٦ مستشارا وموظفا مختلفين تتوفر لديهم خبرة في طائفة عريضة من القطاعات، منها الطاقة، والموارد الطبيعية، والمياه.

٣٧ – وفي عام ٢٠٠٣، تلقى فرع المياه والموارد الطبيعية والدول النامية الجزرية الصغيرة، التابع للشعبة، طلبات للمساعدة التقنية ولخدمات المشورة من عدة بلدان منها طاجيكستان، والنيجر، ونيكاراغوا، واليمن، ومن عدة بلدان نامية جزرية صغيرة. وفي نفس السنة، تلقى فرع الطاقة والنقل طلبات للمساعدة التقنية ولخدمات المشورة من ١٦ بلدا منها إكوادور والصين والكاميرون والهند. وأفاد موظفو الشعبة بأنه تمت معالجة هذه الطلبات على ''أساس

كل طلب على حدة'' رهنا بتوفر الموظفين والموارد. وتحاول الشعبة تلبية كل الطلبات، وهي تستعين في ذلك، عند الاقتضاء، بخبرات خارجية. وبرنامج الشعبة للمساعدة التقنية مصمم أيضا لمعالجة الحالات الحرجة عند ظهورها، وذلك بإيفاد بعثات لتقييم الضرر الفوري و/أو بمساعدة الحكومات على جبر الأضرار الناجمة عن الأزمات. ومن الأمثلة عن ذلك المساعدة التقنية التي قدمتها الشعبة حين حدث تسمم إمدادات المياه بالزرنيخ في بنغلاديش. وذكر موظفو الشعبة أيضا أن أحد العناصر الهامة الأخرى لبرنامج المساعدة التقنية الذي تضطلع به الشعبة هو دورها كجهة وصل بين العمليات الحكومية الدولية والحالة على الصعيد الوطني.

٣٨ - وأحيط مكتب خدمات الرقابة الداخلية علما بأن الشعبة تتبع حاليا، بصورة متزايدة، نهجا متعدد القطاعات في برنامج المساعدة التقنية الذي تضطلع به. وعلى سبيل المثال، يعمل قسما المياه والطاقة معا في إطار مشروع للمساعدة التقنية في غامبيا. ويقول موظفو الشعبة إن هذا النهج المتعدد القطاعات يحسّن أداء المشاريع وفعالية استخدام الموارد، كما يسهّل الحصول على الموارد من مصادر خارجية. ويسمح هذا النهج الإشراكي أيضا بالاستفادة من مساهمة المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص. وعلى سبيل المثال، طُلب في عام ٢٠٠١ إلى كل من المنظمات الحكومية والقطاع الخاص عرض ''حالات نجاح'' في مجال استراتيجيات التنمية المستدامة بشأن الطاقة والنقل والغلاف الجوي. وقد تم تعميم تلك العروض في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. كذلك، تقوم الشعبة بتحديد المجالات التي تقوم فيها منظمات أخرى بإنجاز أنشطة مماثلة في ميدان المساعدة التقنية. وعلى سبيل المثال، تؤدي الشعبة مهام الأمانة لفريق الأمم المتحدة المعني بالمياه، وهو فريق يضم أكثر من ٢٠ وكالة مختلفة من وكالات الأمم المتحدة معنية بقضايا المياه. وأخيرا، تبذل الشعبة حاليا جهودا لاستخدام مصادر تمويل إضافية لبرنامجها الخاص بالمساعدة التقنية، مثل حساب التنمية والصندوق الاستئماني الياباني للأمن البشري.

٣٩ - ويقول كل المجيبين تقريبا على الدراسة الاستقصائية للمكتب إن كلا من حجم ونوعية المساعدة التقنية لتنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ (١٠ من الـ ١٢ مجيبا الذين أعربوا عن آراء)، وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ (٨ من مجموع المجيبين الـ ٨ الذين أعربوا عن آراء) قد تحسنا، أو ظلا دون تغيير، في خلال الثلاث سنوات الأخيرة. بيد أن بعض المجيبين قالوا إنه لم يتم الوفاء بكل احتياجاتهم من المساعدة المالية.

٤٠ - يعتقد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه ثمة دليلا كافيا للخلوص إلى أن التوصية ٨ قد نفذت، لكن ينبغي للشعبة أن تنظر في الطرق والوسائل التي يمكن أن تعزز بها برنامجها الخاص بالمساعدة التقنية.

التوصية ٩

تمويل برامج التنمية المستدامة

ينبغي على شعبة التنمية المستدامة أن تنظم، كل سنتين، تبادلا للخبرات فيما بين أعضاء لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات فيما يتعلق بتمويل برامج التنمية المستدامة، وذلك عن طريق عدة سبل من بينها استعراض الخبرات فيما يتعلق بالصناديق الصغيرة المتخصصة، أو إمكانية الوصول إلى الصناديق العالمية، أو إدماج أنشطة التنمية المستدامة في تمويل الترتيبات الإنمائية الأوسع نطاقا.

٤١ - لقد ألغيت لجنة التنمية المستدامة المشتركة بين الوكالات و لم تعد بالتالي آلية للتنسيق. بيد أن مكتب خدمات الرقابة الداخلية يرى أن منابر أخرى قد تولت معالجة مسألة تمويل برامج التنمية المستدامة. وفي آذار/مارس ٢٠٠٢، تصدى المؤتمر الدولي المعني بالتمويل لأغراض التنمية[١٠] لتحديات تمويل التنمية في جميع أنحاء العالم ولا سيما في البلدان النامية. وبصورة خاصة، ناقش المؤتمر طرق تعبئة الموارد المالية والتجارة الدولية وزيادة فعالية استخدامها لأغراض التنمية المستدامة وجدول أعمالها. وقد أدرج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة تمويل التنمية المستدامة في جدول أعماله أيضا. وفي أثناء انعقاد ذلك المؤتمر، تم تحديد أكثر من ٢٢٠ شراكة تمثل موارد قيمتها ٢٣٥ مليون دولار لتكملة التزامات الحكومات.

٤٢ - يعتقد مكتب خدمات الرقابة الداخلية أنه ثمة دليلا كافيا للخلوص إلى أن التوصية ٩ قد نُفذت.

التوصية ١٠

الإجراء الذي ينبغي أن تتخذه لجنة التنمية المستدامة

ينبغي أن يقدم هذا التقرير، مشفوعا بما تتوصل إليه لجنة البرنامج والتنسيق من نتائج وتوصيات بشأنه، إلى لجنة التنمية المستدامة في دورتها العاشرة من أجل استعراضه واتخاذ إجراء بشأنه.

٤٣ - قُدم التقييم المتعمق للتنمية المستدامة الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية، كوثيقة معلومات أساسية، إلى اللجنة المجتمعية في دورتها العاشرة بصفتها اللجنة التحضيرية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة. ويعتبر مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بالتالي، أن التوصية ١٠ قد نُفذت.

ثالثا – خاتمة

٤٤ – في غضون الثلاث سنوات الماضية، أُحرز تقدم صوب تعزيز وتدعيم جدول أعمال التنمية المستدامة. ويتضمن تقرير الأمين العام لسنة ٢٠٠٣ عن مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة[١١] مقترحات لتعزيز عملية الاستعراض الحكومية الدولية لجدول أعمال القرن ٢١، وهو يحدد دور مختلف كيانات الأمم المتحدة والمؤسسات الدولية الأخرى في التنمية المستدامة. وأقامت شعبة التنمية المستدامة أيضا شراكات ناجحة مع وكالات أخرى للأمم المتحدة في ميدان التنمية المستدامة.

٤٥ – وفضلا عن ذلك، فقد ساعد تعزيز موقع الشعبة على الشبكة العالمية، والرسائل الإعلامية للجنة التنمية المستدامة التي تصدرها، وشراكتها المتواصلة مع إدارة شؤون الإعلام، على زيادة إمكانية حصول ممثلي الحكومات، وكذلك الجمهور العام، على المعلومات. وحسّنت الشعبة أيضا نوعية تلك المعلومات من خلال القيام على نحو متزايد بإدراج المناظير الإقليمية ومناظير الفئات الرئيسية وبالتعويل على مصادر منوعة للمعلومات من وكالات الأمم المتحدة الأخرى ومن الأوساط العلمية وأوساط الأعمال التجارية.

٤٦ – ومن خلال الاجتماعات الإقليمية والعالمية التي تعقدها، يسّرت الشعبة تبادل المعلومات بشأن التجارب الوطنية وقامت بتوفير توجيه لاستراتيجيات التنمية المستدامة الوطنية. وتقدم الشعبة كذلك مساعدة تقنية للبلدان بتنفيذ المشاريع وإيفاد المستشارين وتعيين الخبراء الخارجيين والتصدي للحالات الحرجة والعمل كجهة وصل بين العمليات الحكومية الدولية والحالة السائدة على الصعيد الوطني.

٤٧ – ينبغي بذل مزيد من الجهود للتصدي إلى عدد من المسائل التي تتطلب اهتماما متواصلا. وتشمل هذه المسائل ترويج مفهوم التنمية المستدامة باستمرار (بركائزه الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الثلاث وتشديده على ضرورة التكامل)، وبذل جهود متواصلة لترشيد عملية الإبلاغ الوطنية، وزيادة تيسير ودعم رصد الحكومات لاستراتيجياتها الخاصة المتعلقة بالتنمية المستدامة، وتعزيز برنامج شعبة التنمية المستدامة في مجال التعاون التقني.

٤٨ – إن بيئة التنمية المستدامة بيئة دينامية لها أولويات وجداول أعمال متغيرة. وفي الواقع، فإن ١٤ من ١٩ مجيبا الذين ساهموا في الدراسة الاستقصائية لمكتب خدمات الرقابة الداخلية قالوا إن الحكومات الوطنية تواجه عددا أكبر مما ينبغي من الأولويات الاستراتيجية المختلفة، في تنفيذ استراتيجياتها الوطنية للتنمية المستدامة. وبالإضافة إلى

ذلك، أقر ٦ من ١٩ مجيبا بأن الحاجة ما زالت قائمة لقدر أكبر من التنسيق بين الوكالات ولمزيد من الترويج لأنشطة التنمية المستدامة. ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية أن بإمكان شعبة التنمية المستدامة أن تواصل أداء دور هام في تنسيق ومواءمة جداول الأعمال المقبلة للتنمية المستدامة.

٤٩ - ويرى مكتب خدمات الرقابة الداخلية، بالتالي، أن شعبة التنمية المستدامة، بصفتها أمانة لجنة التنمية المستدامة وبفضل تجربتها وخبرتها، تتمتع بقدرة جيدة على أداء دور هام في تعزيز أهداف التنمية المستدامة في المستقبل. وقد حدد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، إلى حد بعيد، برنامج العمل المقبل للشعبة. وحددت قيادة الشعبة، في نفس الوقت، التحديات والفرص القائمة ووضعت جدول أعمال متين ومصمم بحيث يتوافق مع أولويات التنمية المستدامة على طول فترة الخمس عشرة سنة المقبلة. وينبغي للشعبة أن تواصل بذل الجهود لتوسيع نطاق منالها وللعمل مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، واللجان الإقليمية، والفئات الرئيسية في جدول أعمال القرن ٢١، وقطاع الأعمال التجارية.

(توقيع) ديليب **نير**
وكيل الأمين العام
مكتب خدمات الرقابة الداخلية

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للجمعية العامة، الدورة السادسة والخمسون، الملحق رقم ١٦ (A/56/16)، الفقرات ٣٦٦-٣٦٨.

(٢) تقرير مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، ريو دي جانيرو، ٣-١٤ حزيران/يونيه ١٩٩٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.93.I.8 والتصويبات) المجلد الأول: القرارات التي اعتمدها المؤتمر، القرار ١، المرفق الثاني.

(٣) القرار دإ-٢/١٩، المرفق.

(٤) تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٥) تقرير المؤتمر العالمي المعني بالتنمية المستدامة للدول النامية الجزرية الصغيرة، بريدجتاون، بربادوس، ٢٥ نيسان/أبريل - ٦ أيار/مايو ١٩٩٤ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.94.I.18 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق الثاني.

(٦) E.CN.17/2003/2، الفقرة ٢٥ (د).

(٧) E/CN.17/2003/BP.3.

(٨) DPI/2323.

(٩) E/CN.17/2002/BP.13.

(١٠) تقرير المؤتمر الدولي لتمويل التنمية. مونتيري، المكسيك، ١٨-٢٢ آذار/مارس ٢٠٠٢ (منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع E.02.II.A.7)، الفصل الأول، القرار ١، المرفق.

(١١) A/58/210.